السنة الرابعة والعشرون/ العدد 90 / شهر ايلول/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/ 2025/7/8

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i90.1600

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Measuring and Analyzing the Impact of the Tourism Sector on Economic Growth in Iraq During the Period (2000–2022)

قياس وتحليل اثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي العراقي للمدة [2000-2022]

حكمت حسن عولا/ الباحث
Hikmat Hassan Hawla
Hikmat.Hawla@Soran.edu.Iq

أ.م.د جوان سعيد حسين/ المشرف
Jwan Saeed Hussein
Jwan.hussein@su.edu.krd

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين

Abstract

Tourism is considered one of the important economic sectors that can effectively contribute to economic growth, especially in developing countries such as Iraq, which possesses diverse tourism potentials, including religious, historical, and natural attractions. However, this sector has not been optimally invested due to the unstable political, security, and economic conditions the country has experienced during periods of economic downturn and structural fluctuations, which hindered the full impact of tourism on the Gross Domestic Product (GDP). Given the importance of this sector, the research aims to measure and analyze the impact of tourism on economic growth in Iraq during the period (2000–2022) This study has applied (ARDL) model to determine the relationship between explanatory and depending variables such as (gross domestic product a depending variables and number of tourists, tourism revenues, gross fixed capital formation, total labor force, and exchange rate) in the short and long term. The study found a number of conclusions, but the main finding was that most of the explanatory factors have a positive effect on economic growth. In particular, the study found that an increase in tourism and its associated income has had a positive and significant effect on economic growth. Non-economic issues, like the rise of ISIS and the COVID-19 pandemic, were identified as having a detrimental impact on economic growth. The research concludes with a recommendation to adopt flexible economic policies that support the revitalization of the tourism sector and create a safe, attractive environment for tourists. Such policies would promote income diversification, reduce excessive reliance on the oil sector, enhance employment opportunities, and contribute to the achievement of sustainable development.

Keywords: Tourism, Tourism Revenues, Economic Growth, Iraq.

المستخلص

تعد السياحة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي يمكن أن تسهم بشكل فعّال في تعزيز النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول النامية مثل العراق، الذي يمتلك مقومات سياحية متنوعة، تشمل الجوانب الدينية والتاريخية والطبيعية. ومع ذلك، لم يُستثمر هذا القطاع بالشكل الأمثل نتيجة للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة التي مر بها البلد خلال فترات التراجع الاقتصادي والتقلبات الهيكلية، مما حال دون تحقيق الأثر الكامل للسياحة على الناتج المحلي الاجمالي. وانطلاقًا من أهمية هذا القطاع، يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر السياحة على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000-2022)، من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة مثل (الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وعدد السياح، وإيرادات السياحة، وتكوين رأس المال الثابت، وإجمالي القوى العاملة، وسعر الصرف). ونظراً لأهمية هذا القطاع يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر السياحة على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000-2022) وقد طبقت هذه الدراسة نموذج (ARDL) لتحديد العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة مثل (الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وعدد السياح وإيرادات السياحة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي وإجمالي القوى العاملة وسعر الصرف) في الأجلين القصير والطويل. توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، وكان أبرزها أن معظم العوامل التفسيرية تؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن زيادة النشاط السياحي والعوائد المرتبطة به تساهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي. وتم تحديد بعض العوامل غير الاقتصادية، مثل ظهور تنظيم داعش وجائحة كورونا، على أنها عوامل ذات تأثير سلبي واضح على النمو الاقتصادي.

الكلمات الرئيسية: السياحة، الإيرادات السياحية، النمو الاقتصادي، العراق.

المقدمة

يُعد النمو الاقتصادي من أبرز المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول، وهو هدف رئيسي تسعى إليه السياسات الاقتصادية نظرًا لدلالته على مدى تحسن النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية المجتمعية. فهو لا يقتصر على كونه مقياسًا للإنتاج، بل يُمثل أيضًا انعكاسًا للتطور الاجتماعي والاقتصادي ومدى قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية. ومع تطور الفكر الاقتصادي وتغير الأوضاع العالمية، ازداد اهتمام الاقتصاديين بدراسة محددات النمو، خاصة مع التغيرات المستمرة في الهياكل الاقتصادية وأسواق العمل والتكنولوجيا. وقد أدى هذا التطور إلى إعادة النظر في العديد من النظريات التقليدية التي فسّرت النمو سابقًا، إذ أصبح يُنظر إليه كنتيجة لتفاعل عوامل متعددة تشمل الإنتاجية، والابتكار، ورأس المال البشري، والاستثمار المحلي والأجنبي، إلى جانب دور المؤسسات والسياسات الحكومية في تهيئة البيئة المناسبة للنمو. كما برزت أهمية بعض القطاعات الاقتصادية غير التقليدية، مثل القطاع السياحي، الذي بات يشكل عنصرًا مهمًا في دعم الاقتصادات، لا سيما في الدول النامية. إذ يُسهم في تعزيز الدخل القومي، وتنويع مصادر الإيرادات، وخلق فرص العمل، وتنشيط القطاعات المرتبطة به، ما جعل فهم النمو الاقتصادي أكثر تعقيدًا وتشابكًا من أي وقت مضى.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً:مشكلة البحث: تُعد السياحة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي يمكن أن تسهم بشكل فعّال في دعم مسارات النمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من إيرادات مالية وفرص عمل، وما تحفزه من أنشطة استثمارية وخدمية. ويُعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس أداء الاقتصاد الكلي، ويتأثر بعدد من العوامل والمتغيرات المرتبطة بالقطاع السياحي. وفي هذا الإطار، تتمثل مشكلة البحث العراق كدولة نفطية يمتلك مقومات سياحية متنوعة، تشمل الجوانب الدينية والتاريخية والطبيعية، ولكن هذا القطاع المهم لو تم تطويرها من الممكن ان يكون بديلا لقطاع النفط، و انه لم يُستثمر هذا القطاع بالشكل الأمثل نتيجة للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة التي مر بها البلد خلال فترات التراجع

الاقتصادي والتقلبات الهيكلية، مما حال دون تحقيق الأثر الكامل للسياحة على الناتج المحلي الإجمالي. محاولة قياس وتحليل مدى تأثير بعض المتغيرات السياحية والاقتصادية في النمو الاقتصادي في العراق، والمتمثلة بالإيرادات السياحية، عدد السياح، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي القوى العاملة، سعر الصرف، وذلك للوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات والناتج المحلي الإجمالي، من حيث الاتجاه (موجبة أم سالبة) ونوع العلاقة (سببية أو ارتباطية) وقوتها من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

ثانياً: هدف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل واقع القطاع السياحي والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000-2022).
2. قياس العلاقة السببية والارتباطية بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي.
3. قياس وتحليل اثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي العراقي، والمتمثل في المتغيرات مثل (عدد السياح والايرادات السياحية واجمالي تكوين راس المال الثابت واجمالي القوى العاملة وسعر الصرف) مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000-2022). باستخدام اسلوب القياسي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL).

ثالثاً:أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في سعيه إلى تحديد وقياس أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2022)، من خلال تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد من المتغيرات السياحية والاقتصادية، مثل: الإيرادات السياحية، عدد السياح، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي القوى العاملة، سعر الصرف. ويعتمد البحث على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) لقياس الأثرين القصير والطويل الأمد لهذه المتغيرات، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بينها، وتقديم مؤشرات كمية دقيقة يمكن أن تسهم في رسم سياسات تنموية فعالة تعزز من مساهمة القطاع السياحي في دعم النمو الاقتصادي في العراق.

رابعاً: منهج البحث :تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول المفاهيم النظرية للقطاع السياحي والنمو الاقتصادي، مما يساعد في بناء قاعدة نظرية قوية تدعم الجانب التطبيقي. كما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي القياسي لقياس أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في العراق من خلال نماذج إحصائية متقدمة مثل انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) واختبارات سببية غرانجر، بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرات وقياس تأثير السياحة على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية. وتعتمد الدراسة على بيانات رسمية من البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء وموقع البنك الدولي لإجراء الدراسة القياسية باستخدام نموذج (ARDL).

خامساً:الاطار الزماني والمكاني:

- الحدود المكانية:جمهورية العراقي.
- الحدود الزمانية:تخطي المدة الممتدة من (2000-2022).

سادساً: هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث، يتناول المبحث الأول منهجية البحث، ويتناول المبحث الثاني مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته وخصائصه، في حين يركز المبحث الثالث على تحليل واقع القطاع السياحي في العراق خلال الفترة (2000-2022)، أما المبحث الرابع فيتناول قياس وتحليل انموذج النمو الاقتصادي وانموذج المتغيرات الوهمية ويُخصص المبحث الخامس للاستنتاجات والتوصيات.

سابعاً: فرضية البحث: تسعى البحث الحالي إلى توضيح تأثير المتغيرات السياحية والاقتصادية

في النمو الاقتصادي في العراق، من خلال مجموعة من الفرضيات التي تقوم على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطور القطاع السياحي والنمو الاقتصادي في البلاد. كما تفترض الدراسة أن القطاع السياحي يُعد محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي خلال فترة البحث، وتشير إلى احتمال وجود علاقة سببية بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي، قد تكون باتجاه واحد أو باتجاهين.

بعض الدراسات السابقة: عند مراجعة الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع البحث، يتضح وجود عدد كبير من الدراسات التي تناولته من زوايا متعددة. ويُعرض فيما يلي أبرز هذه الدراسات، مع توضيح الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، والمناهج البحثية المستخدمة، وأهم النتائج التي خلصت إليها.

1. دراسة (أحمد، 2024): الدراسة بعنوان "تحليل وقياس أثر الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990-2020) مع إشارة خاصة لإقليم كوردستان العراق". تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في العراق وإقليم كوردستان، والتنبؤ بمسارهما حتى عام (2030). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي، واستنتجت أن تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في العراق ضعيف جدًا وسلبي، بسبب ضعف التنسيق والمؤسسات والعوامل السياسية والاقتصادية.

2. دراسة (بوعافية وبولطيف، 2023): عنوان الدراسة هو "دراسة قياسية لأثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2019)". تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر على المديَين القصير والطويل، مع تحديد العلاقة السببية بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ التوزيعي (ARDL). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، واستنتجت أن السياحة تُعد من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، لما لها من دور كبير في دعم التنمية، كما هو الحال في دول مثل تونس والمملكة العربية السعودية. وبينت النتائج أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي والانفتاح التجاري لهما تأثير سلبي (الأول معنوي والثاني غير معنوي)، في حين أن عائدات السياحة الدولية كان لها تأثير إيجابي في دعم النمو الاقتصادي.

3. دراسة (ربحي وبهلول، 2022): تتناول دراسة بعنوان "أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)، وتهدف إلى قياس هذا الأثر في ظل جهود الدولة لتشجيع الاستثمار السياحي وتحسين البنية التحتية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، باستعمال انموذج تصحيح الخطأ (ARDL)، واستنتجت وجود علاقة إيجابية معنوية بين عدد السياح الوافدين والنمو الاقتصادي، فضلاً عن علاقة إيجابية غير معنوية بين الإيرادات السياحية والنمو. تشمل المتغيرات المستخدمة الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات السياحية، وعدد السياح الوافدين، والاستثمار الكلي، وسعر الصرف والاستثمار في البنية التحتية.

4. دراسة (النعيمي، 2022): تناولت الدراسة المعنونة "دراسة تحليلية للنشاط السياحي في العراق للمدة (2000-2018) باستخدام السلاسل الزمنية " تحليل مؤشرات النشاط السياحي في العراق والعلاقة بينها وبين تطورها الزمني. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم النشاط السياحي ومؤشراته، مع التركيز على أثر الزمن في تغير تلك المؤشرات في ظل الظروف التي مر بها البلد. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي الاستدلالي، واستنتجت وجود علاقة قوية بين السنوات وقيم مؤشرات النشاط السياحي، مشيرة إلى أن العراق يمتلك

مقومات سياحية كبيرة، إلا أن الأوضاع السياسية وعدم توفر بيانات دورية دقيقة أثرت في انتظام وتطور هذا القطاع. وشملت المتغيرات: الإيرادات السياحية، وعدد السياح، وعدد العاملين في السياحة، والمنشآت السياحية، والبنية التحتية السياحية، والاستثمار في السياحة.

5. دراسة (حسن، 2021): جاءت الدراسة الموسومة "دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في واحة سيوه في ظل التحديات الراهنة للمدة (2000–2018)" لتسليط الضوء على مساهمة السياحة في دعم النمو الاقتصادي في مصر، مع التركيز على دورها في تنشيط الاقتصاد، وخفض معدلات البطالة، والحد من الفقر في ظل التحديات الراهنة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستنتجت أن السياحة تُعد محركًا اقتصاديًا اساسيا في كل من الدول النامية والمتقدمة، لما لها من أثر في تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما بينت أهمية تطوير المشاريع السياحية، واستغلال المقومات غير المستثمرة، مع ضرورة إصدار تشريعات مشجعة للاستثمار في القطاع السياحي، وتوفير بيئة أمنية مستقرة لتحقيق التنمية. وشملت المتغيرات: عدد السياح (النزلاء)، الإنفاق السياحي، التنمية السياحية التقليدية، ومعدلات البطالة.

المبحث الثاني: الاطار النظري لنمو الاقتصادي، مفهومه، اهميته، خصائصه

1.1 مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي أنه الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (مسعودي وعزي، 2019: 118 -119). وكما فسر بعض الاقتصاديين النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في القدرة الدولية على إنتاج السلع والخدمات. وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن،(عبدالعظيم وعبدالله، 2021: 9). وغالبا مايوضح الاقتصاديين النمو الاقتصادي بأنه واحدة من الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها. ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني الناتجة عن زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع (عبدالرحيم وخلف الله، 2020: 6). يُعد النمو الاقتصادي من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، وقد تناول العديد من الاقتصاديين تعريفه، ومن أبرزهم سايمون كوزنت (Simon Kuznets)، الذي يعرفه بأنه الارتفاع طويل الأجل في قدرات عرض السلع الاقتصادية المتنوعة يواكب تزايد عدد السكان، وتستند هذه القدرات المتنامية إلى التكنولوجيا المتقدمة، والتكييف المؤسسي- والإيديولوجي اللازمين لها (البدراني والعركوب، 2024: 86).

1.1.1 اهمية النمو الاقتصادي: إن أهمية النمو الاقتصادي في تحسين الأداء الاقتصادي لأي بلد تعد بالغة الأهمية، اذ يساعد على تحسين المستوى المعاشي لكافة أفراد المجتمع وصحتهم بشكل عام. ومن خلال زيادة كمية الانتاج من السلع والخدمات المتاحة للمواطنين، تتحسن مستويات الإنتاج وترتفع مستويات الأجور، مما يسهم في الحد من الفقر. كما يلعب النمو الاقتصادي دورًا مهمًا في تحسين وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين حياة ورفاهية أفراد المجتمع (الخطيب، 2024: 783). عادة ما يرافق النمو الاقتصادي مجموعة من الفوائد، التي تسهم في تعزيز النمو الكلي للاقتصاد، ومنها قدرة النمو على قياس أداء الجهاز الإنتاجي من خلال القيم التي تتم إضافتها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. فضلاً عن ذلك، يتيح النمو للجهاز الإنتاجي الحصول على المعدات والمواد اللازمة له، مما يفتح أفاق الربح التي تحفز أصحاب رأس المال على الاستثمار وخلق فرص التوظيف، كما يعمل النمو الاقتصادي على زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبما أن النمو يصاحبه زيادة في

دخل الفرد الحقيقي، واخيرا يعني زيادة إمكانيات الفرد في الاستهلاك (كمال، 2022: 43-44).

2.1.1 خصائص النمو الاقتصادي: يمكن تلخيص أهم خصائص النمو الاقتصادي على النحو التالي: (بوكحيلي، 2024: 26).

أ. أن حدوث زيادة في الناتج المحلي إجمالي (GDP) ينبغي أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النموالاقتصادي لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني.

ب. ينبغي ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية فقط.

ج. ان تكون الزيادة في الدخل الوطني على المدى البعيد مستمرة، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

د. ان النمو الاقتصادي يؤدي الى رفع مستويات المعيشة على المدى القصير وكذالك على المدى الطويل (الشمري والخطيب، 2024: 377).

3.1.1 اثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول النامية: أن السياحة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تبين أن تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي أقوى مقارنة بالدول المتقدمة. في هذه الدول، لا تقتصر العلاقة على تأثير السياحة في دعم النمو الاقتصادي، بل إنها أيضًا علاقة تبادلية، حيث يؤدي تحسن الأداء الاقتصادي إلى تعزيز قطاع السياحة من خلال زيادة الاستثمارات وتحسين البنية التحتية والخدمات السياحية. تعتمد قوة هذا التأثير على عدة عوامل، منها مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة، ومدى تنوع القطاع السياحي، ومدى توافر الموارد الطبيعية والثقافية التي تجذب السياح. كما تلعب العوامل الخارجية مثل سعر الصرف دورًا مؤثرًا، حيث يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى جذب مزيد من السياح وزيادة الإيرادات السياحية، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام. يظهر هذا التأثير بشكل واضح في دول نامية مثل تايلاند وماليزيا في آسيا، وكوستاريكا والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا وكينيا في القارة الأفريقية، حيث شهدت هذه الدول نموًا اقتصاديًا ملحوظًا مدفوعًا بتوسع قطاع السياحة وزيادة أعداد السياح الدوليين (Lee, and Chang, 2008: 181-183).

4.1.1 التأثير الايجابي للسياحة على النمو الاقتصادي: السياحة تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي من خلال توليد فرص العمل والدخل، وتحفيز القطاعات الموردة للسياحة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي العام للبلاد. كما تؤثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي مما يعزز النمو الاقتصادي ويحفز الأنشطة الاقتصادية الأخرى (Lvanov, and Webster, 2006:2-4). بالإضافة إلى ذلك، تؤدي السياحة إلى جذب الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات، مما يُحسن بيئة الأعمال ويعزز التجارة. العديد من الدراسات أكدت وجود علاقة سببية إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي، حيث يُساهم تدفق السياح في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة الطلب على السلع والخدمات (Arshad, 2022: 37-38).

5.1.1 التأثير السلبي للسياحة على النمو الاقتصادي: السياحة قد يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود ارتباط قوي أو هناك تأثير سلبي بين السياحة والنمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة السياحة قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو. كما أن السياحة التعليمية، رغم فوائدها، يمكن أن تفرض أعباء إضافية على البرامج والخدمات الحالية، وقد تؤدي إلى فقدان الوظائف وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن التأثيرات الاجتماعية والثقافية السلبية (Payne, and Mervar, 2010: 1089-1094). وبعض الأبحاث أشارت إلى أن تأثير السياحة على النمو الاقتصادي قد يكون غير خطي ومعقد،

حيث يكون ضعيفًا في المراحل الأولى من التنمية بسبب نقص الاستثمار في البنية التحتية السياحية، مما يجعل الفوائد الاقتصادية غير ملموسة حتى يتم توفير استثمارات كافية. كما أن هناك نقصًا في التحليلات العميقة التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الطارئة التي قد تؤثر على العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، مما يجعل من الضروري إعادة تقييم تأثير السياحة التعليمية على التنمية الاقتصادية (Arshad, 2022: 38-43).

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات عدد السياح والايرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي:

يتمتع العراق بمقومات سياحية متنوعة تشمل المواقع الدينية والأثرية، ما يمنحه فرصة لتعزيز دوره السياحي في دعم الاقتصاد الوطني. فالقطاع السياحي لا يقتصر على كونه مصدراً للإيرادات فقط، بل يسهم أيضاً في تنشيط قطاعات أخرى وخلق فرص عمل. ومع ذلك، تأثر هذا القطاع سلباً بالعوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية، إلى جانب غياب السياسات الفعالة لتطويره. ورغم بعض الجهود لتحسين البنية التحتية، فإنها لم تكن كافية لمواجهة التحديات الكبرى. لذا، فإن اعتماد خطط شاملة وتعاون القطاعين العام والخاص يعدّ أمراً ضرورياً لتحقيق نهضة اقتصادية. ويهدف هذا المبحث إلى:

1.2 تحليل العلاقة بين عددالسياح والايرادات السياحية والناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة (2000ـ2022):

تشير الزيادة في أعداد السياح إلى إمكانية تأثيرها الإيجابي في تعزيز معدلات النمو في الناتج المحلي (GDP) من خلال تنشيط القطاع السياحي وزيادة الإيرادات (حابي، 53: 2023). يعد عدد السياح والايرادات السياحية عاملان مؤثران في نمو الناتج المحلي الإجمالي، نظرًا لدورهما في تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة الإيرادات الوطنية. ويحسب الناتج االمحلي الاجمالي (GDP) كمقياس أساسي للأداء الاقتصادي في أي دولة، ويعكس التغيرات في الثروة أو الرفاهية الوطنية. تمثل زيادة أو نقصان في هذا المؤشر معيارًا رئيسيًا لتقييم النمو الاقتصادي (Bousari, et al. 2023: 148). يتضح من الجدول (1) عدد السياح و الايراد السياحي والناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة (2000-2022)، نلاحظ ان ايرادات السياحة في عام (2000) كانت عند مستوى منخفض جدا، اذ بلغت (46) مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة التي كانت سائدة في البلاد خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تراجع حركة السياحة الوافدة، وانخفاض ثقة السياح والمستثمرين في القطاع السياحي. وقد شهد انخفض عدد السياح في العراق في عامي (2003 - 2004)، مقارنة بالسنوات السابقة، ففي عام (2003) حيث انخفض عدد السياح ليصل الى (2,656) الف سائح، وبنسبة تغيير سنوي بلغ (19,4-%). وهذا التراجع قد اثر سلبا على النمو الاقتصادي، ولوحظ انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى ادنى مستوى، ليبلغ (60,005) مليون دولار، وبنسبة تغيير سنوي ليبلغ (33.1-%). ويعزى هذا الانخفاض الى الحرب الامريكية-العراقية وسقوط نظام السابق. ومن الجدير بالذكر، سجل عدد السياح ادنى نسبة له في عام (2006)، وليبلغ (1,434) الف سائح، بنسبة تغيير سنوي بلغت (28.4-%). وقد نتج هذا الانخفاض عن تراجع اعداد الزوار الى المواقع الدينية والمذهبية، مثل (مرقد امامين العسكرين)، بسبب التدمير الذي لحق ببعضها، على الرغم من المحاولات لانشاء مراكز استقبال سياحي ديني وطائفي، ومع ذالك، فقد شهدت الايرادات السياحية ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة، لتبلغ (63) مليون دولار، بنسبة نمو سنوي قدرها (12.5%). كما سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا ليصل الى (99,356) مليون دولار، مسجلا نسبة نمو سنوي بلغت (5.6%). ويعزى هذا التحسن الى ارتفاع ايرادات القطاع التجاري، وزيادة الانتاج في القطاع الزراعي

بالاضافة الى الدعم الدولى الذي ساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو في مختلف القطاعات. ومع ذالك فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفع ليبلغ(99,356)مليون دولار بنسبة تغيير سنوي ليبلغ(5.6%)ويعود ذالك الى تحسن ايرادات القطاع التجاري وزيادة الانتاج في القطاع الزراعي، وحين الفترة الممتدة بين(2007-2013)فقد شهد العراق نوعا من الاستقرار وارتفاعا المستمرا في الايرادات السياحية، رغم التذبذب الطفيف في عدد السياح. لوحظ تراجع في عدد السياح في عام (2013)، مقارنة بالسنوات التي قبلها، حيث بلغ عددهم (6,321) الف سائح. بنسبة تغيير سنوي بلغ (41.3-%).

جدول (1) عددالسياح والايرادات السياحية والناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة (2000-202).

السنوات	عدد السياح (بالآلاف)	نسبة التغيير السنوي (%)	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	نسبة التغيير السنوي (%)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	نسبة التغير السنوي (%)
2000	2,469	-	46	-	94,173	-
2001	5,102	106.6	110	139	96,344	2.3
2002	3,295	-35.4	102	-7.5	89,696	-6.9
2003	2,656	-19.4	131	28.7	60,005	-33.1
2004	1,878	-29.3	90	-31.0	92,504	54.2
2005	2,003	6.7	56	-37.6	94,053	1.7
2006	1,434	-28.4	63	12.5	99,356	5.6
2007	2,490	73.6	81	27.2	101,233	1.9
2008	2,380	-4.4	108	34.4	109,562	8.2
2009	2,270	-4.6	130	20.4	113,265	3.4
2010	3,050	34.4	145	11.3	120,516	6.4
2011	3,874	27.0	167	15.2	129,611	7.5
2012	4,474	15.5	192	14.7	147,675	13.9
2013	6,321	41.3	230	19.9	158,939	7.6
2014	5,622	-11.1	347	51.0	159,253	0.2
2015	4,922	-12.5	350	0.9	166,774	4.7
2016	7,749	57.4	302	-14.0	189,768	13.8
2017	6,125	-21.0	273	-9.4	186,315	-1.8
2018	6,097	-0.5	229	-16.2	191,222	2.6
2019	13,992	129.5	496	116.5	203,582	6.5
2020	7,805	-44.2	332	-33.0	177,480	-12.8
2021	12,130	55.4	446	34.3	180,290	1.6
2022	12,918	6.5	559	25.3	192,926	7.0
معدل النمو السنوي المركب	%7.5		%11.4		%3.8	

المصـــــدر: مـــــن اعـــــداد الباحـــــث بالاعتمـــــاد علـــــى البيانـــــات:

- **https://unctadstat.unctad.org/datacentre/**
- **وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / المجموعات الاحصائية للنشاط السياحي للسنوات (2004-2022).**
- **منتهى أحمد محمد النعيمي، الدراسة التحليلية للنشاط السياحي للمدة 2000 – 2018 باستخدام السلاسل الزمنية، 2022.**

وقد تفاقم التراجع في عام (2015) ليصل عدد السياح الى (4,922) الف سائح، وبنسبة تغيير سنوي قدره (12.5-%)، نتيجة لظهور تنظيم داعش، واندلاع الصراعات، وعدم الاستقرار الامني نسبيا، بالاضافة الى تراجع النشاط الاقتصادي والتجاري، وتقييد او اغلاق المنافذ الحدودية والحركة السياحية. ورغم ذالك، لم يؤثر هذا الانخفاض على الايرادات السياحية والناتج المحلي الاجمالي، اذ استمر الناتج المحلي الاجمالي في النمو نتيجة لزيادة الايرادات السياحية وتحسن ايرادات القطاعات الاخرى، لاسيما قطاع النفط الذي يعد مصدرا مهما ورئيسا للدخل القومي. وقد ساهم تراجع التاثيرات السلبية لتنظيم داعش وانخفاض مستوى التهديد في البلاد في تعزيز هذا النمو، فقد شهد عدد السياح وايرادات السياحة انخفاضا كبيرا في عام (2020) مقارنة بالسنة السابقة، اذ تراجع عدد السيا ليصل الى (7,805) الاف سائح، بنسبة انخفاض سنوي بلغت (44.2-%). كما انخفضت ايرادات السياحة الى (332) مليون دولار، مسجلا تراجعا سنويا نسبته (33.0-%). وقد اسهم هذا الانخفاض في تراجع الناتج المحلي الاجمالي الى

(177,480) مليون دولار، بنسبة تغيير سنوي بلغت (12.8-%)، مارنة ببعض السنوات السابقة. ويعزى هذا الانخفاض الى تفشي فيروس كورونا (COVID-19)، الذي تسبب في توقف حركة السياحة، واغلاق المنافذ الداخلية والخارجية، وانخفاض حركة التجارة والنشاط الاقتصادي بشكل عام. ولكن مع تراجع تاثيرات جائحة كورونا، ولا سيما في عام (2022) مقارنة ببعض السنوات السابقة، شكل ارتفاع عدد السياح والايرادات السياحية احد العوامل المؤثرة ايجابا في النمو الاقتصادي، حيث كان لهما اثر مباشر في زيادة الناتج المحلي الاجمالي. فقد بلغ عدد السياح (12,918) الف سائح، بنسبة تغيير سنوي بلغت (6.5%)، بينما بلغت ايرادات السياحة (559) مليون دولار، محققة نموا سنويا بلغ (25.3%)، وهو اعلى مستوى للايرادات السياحية خلال فترة الدراسة. وقد انعكست هذه المؤشرات بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، الذي ارتفع الى (192,926) مليون دولار، بنسبة تغيير سنوي قدرها (7.0%). ويعزى هذا الارتفاع الى عدة عوامل، من ابرز هذه العوامل، تعافي القطاع السياحي بعد انحسار تداعيات جائحة كورونا، اذ اتاح تخفيف القيود الصحية وفتح الحدود امام الزوار فرصة لاستئناف النشاط السياحي، لا سيما في مجال السياحة الدينية التي تشكل احدى الركائز الاساسية للسياحة في العراق. وارتفاع اسعار النفط عالميا عاملا رئيسيا في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي. وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لعدد السياح في العراق نحو (7.5%)، خلال فترة الدراسة (2000-2022). كما بلغ معدل النمو السنوي المركب للايرادات السياحية (11.4%). مما نموا ملحوظا في النشاط السياحي. في المقابل، سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (3.8%)، وهو ما يشير الى وجود تحسن اقتصادي نسبي على المدى الطويل. ومن المهم الإشارة إلى أنه في بعض السنوات، ورغم تراجع عدد السياح، سُجّل ارتفاع في الإيرادات السياحية، وهو ما يُعزى إلى ارتفاع معدل الإنفاق الفردي للسائح، أو تحسن نوعية الخدمات المقدمة، أو تحوّل طبيعة السياحة نحو السياحة الدينية ذات الإنفاق المرتفع نسبيًا، مما ساهم في تعويض النقص العددي بزيادة الإيراد الكلي. بناءا على ذالك، نستنتج ان النمو السنوي المركب المرتفع لعدد السياح (7.5%) والإيرادات السياحية (11.4%) خلال الفترة 2000-2022 إلى تطور ملحوظ في القطاع السياحي في العراق. وبالمقارنة، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (3.8%) يعكس تحسناً اقتصادياً نسبياً على المدى الطويل، ما يدل على مساهمة القطاع السياحي المتزايدة في دعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع: قياس وتحليل محددات النمو الاقتصادي مؤكدا على أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في العراق: يتناول هذا المبحث قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات مثل: عدد السياح، الإيرادات السياحية، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي القوى العاملة، سعر الصرف، و على المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة (2000-2022)، وقد استخدم البحث الأسلوب القياسي القائم على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)، بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية. في إطار استكمال مراحل بناء النماذج القياسية، تُعد مرحلة تقييم النماذج المقدّرة خطوة محورية تهدف إلى التأكد من دقة وموثوقية تقدير المعلمات، بناء على النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة بما يعزز من قدرة الانموذج على تفسير الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة ويدعم عملية اتخاذ القرار على أسس علمية رصينة. يقوم الدراسة الحالية ببناء نموذجين أقتصادين انموذج الناتج المحلي الإجمالي(GDP)كمؤشر للنمو الاقتصادي ونموذج النمو الاقتصادي في ظل الأزمات(داعش وجائحة كورونا، COVID-19)كما هو موضح أدناه:

نموذج الاول: نموذج النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي): يهدف نموذج النمو الاقتصادي إلى تحليل العوامل المؤثرة فيه من خلال مجموعة من المتغيرات التي أكدت عليها النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، وذلك لفهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي. وتشمل هذه المتغيرات كلاً من عدد السائحين، وإيرادات السياحة، وإجمالي تكوين رأس المال، وإجمالي القوى العاملة، وسعر الصرف. ويساعد هذا الانموذج في توضيح أثر كل متغير على النمو الاقتصادي، ويمكن تمثيله رياضياً باستخدام المعادلة التالية

$$GDP = B0 + B1\ NT + B2\ TR + B3\ GFCF + B4\ LF + B5\ ER + Ui \quad \text{-------(1)}$$

نموذج الثاني: النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) الاخذ بالنظر الاعتبار أثر الصدمات الاقتصادية: متمثلة بالمتغيرات الوهمية: يهدف هذا النموذج إلى تحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي كما تمت الاشارة اليه في الانموذج السابق، فضلاً عن تاثيرات المتغيرات غير الاقتصادية مثل حرب داعش وجائحة فيروس كورونا متمثلة بالمتغيرات الوهمية. ويمكن تمثيل هذا الانموذج بالمعادلة التالية:

$$GDP = B0 + B1\ NT + B2\ TR + B3\ GFCF + B4\ LF + B5\ ER \quad -B6\ D1 - B7\ D2 + Ui\ (2)$$

حيث:NT : عدد السائحين (Number of Tourists)

TR: ايرادات السياحة (Tourism Revenues)

GFCF: اجمالي تكوين راس المال الثابت (Gross Fixed Capital Formation)

LF: اجمالي القوى العاملة (Labor Force)

ER: سعر الصرف (Exchange Rate)

D1: متغير وهمي يمثل تأثير الحرب ضد تنظيم داعش(Dummy Variable for ISIS War)

D2: متغير وهمي يمثل تأثير جائحة فيروس كورونا (Dummy Variable for COVID-19 Pandemic)

1.3 نتائج الاختبارات السكون(Stationarity Test): تعد اختبارات الاستقرارية من الأدوات المهمة لتحليل مدى ثبات واستقرار البيانات والمتغيرات ضمن النموذج المستخدم. وتتوفر العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض، إلا أن اختباري AugmentedDickey-Fuller(ADF)وPhillips-Perron(PP) يُعدان من أكثر الاختبارات شيوعًا واستخدامًا في هذا المجال. وتُعرض نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

جدول (2) نتائج الاختبار الجذر الوحدة باستخدام اختباري (ADF و PP) للمتغيرات ضمن نموذج النمو الاقتصادي:

المتغيرات المستخدمة	ADF				PP			
	Level		First Difference		Level		First Difference	
	Intercept	Intercept With Trend	Intercept	Intercept With Trend	Intercept	Intercept With Trend	Intercept	Intercept With Trend
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
الناتج المحلي الاجمالي	0.7618	0.8375	.00050	0.0039	0.8285	0.2586	0.0108	0.0489
اجمالي تكوين راس المال	0.3626	0.0000	0.0000	0.0000	0.6760	0.2787	0.0063	0.0308
اجمالي القوى العاملة	0.9646	0.0000	0.0000	0.0000	0.9377	0.9600	0.0001	0.0000
عدد السياح	0.9508	0.8606	0.0072	0.0231	0.9508	0.8357	0.0000	0.0000
الايرادات السياحية	0.9386	0.0002	0.0000	0.0000	0.6221	0.0381	0.0000	0.0000
سعر الصرف	0.0198	0.0000	0.0001	0.0000	0.0540	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال الفترة (2000-2022) باستخدام برنامج E views12.

يتضح من الجدول (2)، أن معظم المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة لم تُظهر

استقراراً عند المستوى (Level)، اذ تجاوزت القيم الاحتمالية في هذا المستوى القيمة الحرجة البالغة (0.05)، بما ان القيمة الاحتمالية اعلى من (0.05)، فاننا لا نرفض الفرضية العدم، مما يشير الى ان السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى. في المقابل، اظهرت هذه المتغيرات استقرارا واضحا عند اخذ الفرق الاول (First Difference)حيث انخفضت القيم الاحتمالية الى اقل من (0.05)، ما يشير الى ان المتغيرات اصبحت ذات خصائص زمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى. تشير هذه النتائج بشكل عام الى ان بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية تتصف بالاستقرار بعد المعالجة عبر الفروق الاولى، مما يهيئ امكانية اجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration) (Johansen)بهدف الكشف عن وجود علاقات طويلة الاجل بين المتغيرات. فتكامل المتغيرات من نفس الدرجة يعد شرطا ضروريا لتحليل الروابط الاقتصادية الممتدة عبر الزمن، مما يعزز من موثوقية النماذج المستخدمة في الدراسة.

2.3 تحليل الأثر قصير الأجل وطويل الأجل للنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج (ARDL)خلال الفترة (2000ـ2022).

جدول (3) نموذج النمو الاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات

نموذج ARDL للنمو الاقتصادي على المدى القصير		
	الامد القصير- Short term	
المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
CointEq. (ECM)	-0.5294	0.0025
اجمالي تكوين راس المال	0.2856	0.0082
اجمالي القوى العاملة	12.800	0.0002
عدد السياح	0.2420	0.0016
الايرادات السياحية	0.1652	0.0243
سعرالصرف	1.0058	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (2000 – 2022) باستخدام برامج E – views 12.

تعكس بيانات الجدول (3) مجموعة من النتائج المهمة التي تُسهم في توضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، وتُعد مؤشراً أولياً لفهم الاتجاهات العامة في الإطار التحليلي:

أ. أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن قيمة معامل التصحيح بلغت(0.5294-) ، وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائيًا عند مستوى احتمالية (0.0025)، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتشير هذه النتيجة إلى أن نحو 53%من الاختلالات قصيرة الأجل في العلاقة بين المتغيرات يتم تصحيحها خلال الفترة التالية، بما يضمن العودة التدريجية إلى حالة التوازن في الأجل الطويل. ويدل ذلك على أن عملية التكيف نحو التوازن تتم بوتيرة معتدلة نسبيًا، حيث يستغرق الاقتصاد ما يزيد قليلاً عن سنتين تقريبًا لاستيعاب الصدمات قصيرة الأجل والعودة إلى المسار التوازني.

ب. يظهر أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.2856%) في الأمد القصير، مما يشير إلى دور الاستثمارات الثابتة في تحفيز النشاط الاقتصادي على المدى الزمني القصير. القيمة الاحتمالية(0.0082) تشير إلى دلالة معنوية عالية.

ت. يُظهر المتغير تأثيرًا كبيرًا، حيث تؤدي زيادة القوى العاملة بنسبة (1%) إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12.800%) في الأمد القصير، وهو تأثير قوي ومعنوي جدًا (P=0.0002)، مما يعكس أهمية العنصر البشري في تحريك الاقتصاد خلال الفترات القصيرة.

ث. تشير النتائج إلى أن زيادة عدد السياح بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.2420%) في الأمد القصير. هذا يعكس الأثر الإيجابي المباشر لنشاط السياحة على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على الخدمات والسلع المحلية.

ج. تُظهر النتائج أن زيادة الإيرادات السياحية بنسبة (1%) تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.1652%) في الأمد القصير، وهو ما يعكس الأثر المالي المباشر للعوائد السياحية على الأنشطة الاقتصادية.

ح. يُظهر النموذج أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.0058%) في الأمد القصير. يشير ذلك إلى احتمال استفادة بعض القطاعات من تحسن سعر الصرف، مثل الصادرات أو الصناعات البديلة للمستورد، خاصة في الأجل القصير.

تشير الى ان جميع النتائج المتغيرات التي تم دراستها تاثير ايجابيا وبشكل معنوي على النمو الاقتصادي في الاجل القصير. وأن الوتيرة المعتدلة في التصحيح تعكس قدرة الاقتصاد العراقي على التكيّف مع التغيرات في القطاع السياحي، لكنها في الوقت نفسه تُظهر أن تأثير السياسات السياحية لا يكون فوريًا، بل يتطلب فترة زمنية متوسطة ليظهر أثره الكامل. وبالتالي، فإن فعالية السياسات السياحية تعتمد بدرجة كبيرة على الاستمرارية والاستقرار، اذ إن الخطط القصيرة الأجل أو المتقطعة قد لا تؤتي ثمارها المطلوبة إذا لم تُدعَم بسياسات متوسطة وطويلة الأمد تُراعي هذا الإطار الزمني للتصحيح. وعليه، فإن تعزيز الأثر الإيجابي للسياحة على النمو يتطلب تبني استراتيجيات متماسكة ومستقرة تُنفّذ على مراحل وتُتابع بشكل منهجي لضمان تحقيق نتائج تنموية مستدامة. تجدر الإشارة إلى أنه تم استعمال اللوغاريتم الطبيعي في تحليل البيانات، مما يسمح بتفسير معاملات الانحدار على شكل نسب مئوية (%). أي أن كل زيادة بنسبة (1%) في المتغير المستقل تؤدي إلى تغير بنسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهّل فهم قوة واتجاه التأثير الاقتصادي لكل متغير.

جدول (4) نموذج النمو الاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات

نموذج ARDL للنمو الاقتصادي على المدى الطويل		
	الامد الطويل- Long term	
المتغيرات	Coefficint المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
اجمالي تكوين راس المال	0.0789	0.0004
اجمالي القوى العاملة	1.1771	0.0000
عدد السياح	0.2391	0.0000
الايرادات السياحية	0.2445	0.0000
سعرالصرف	-1.9526	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (2000 – 2022) باستخدام برامج E – views 12.

تشير بيانات الجدول(4) النتائج التالية:

أ. زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة(1%)تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة(0.0789%)في المدى الطويل، وهو تأثير إيجابي لكنه أقل مقارنة بالأمد القصير. هذا يشير إلى تناقص العوائد الحدية للاستثمار مع مرور الوقت، مما يعني أن الاستثمار وحده قد لا يكون كافياً لتحقيق نمو مستدام دون تحسين عوامل أخرى كالكفاءة التقنية والتعليم وبيئة الأعمال.

ب. تؤدي زيادة القوى العاملة بنسبة (1%) إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.1771%) في المدى الطويل، وهو تأثير إيجابي لكنه أقل بكثير من الأمد القصير. يعود هذا إلى تحديات مثل محدودية رأس المال، تضخم الموارد، وضعف تطابق مهارات العمال مع متطلبات السوق، مما يقلل من كفاءة الإنتاج مع مرور الزمن.

ج. ارتفاع عدد السياح بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.2391%) في المدى الطويل، وهذا يشير إلى استمرار تأثير السياحة على الاقتصاد، لكن بوتيرة أقل قليلاً مقارنة بالأمد القصير. عوامل مثل الضغط على البنية التحتية أو استنزاف الموارد السياحية قد تحد من هذا التأثير على المدى الطويل.

د. زيادة الإيرادات السياحية بنسبة (1%) ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.2445%) في المدى الطويل، مما يدل على استمرارية دور الإيرادات السياحية في دعم الاقتصاد، خصوصًا عند استثمارها في تحسين البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالسياحة.

هـ. ارتفاع سعر الصرف بنسبة (1%) يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بنسبة (-1.9526%). هذا يشير إلى أن الارتفاع المستمر في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تكاليف

الاستيراد وارتفاع التضخم، مما يضعف القوة الشرائية ويحد من الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يقلل من النمو الاقتصادي على المدى الطويل. تشير النتائج إلى أن الاستثمار في رأس المال الثابت والقوى العاملة والسياحة يساهمون إيجابيًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، لكن تأثيرهم يقل مقارنة بالأمد القصير بسبب تحديات مثل تناقص العوائد وضعف المهارات وضغوط البنية التحتية. في المقابل، يظهر سعر الصرف تأثيرًا سلبيًا واضحًا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل نتيجة لزيادة تكاليف الاستيراد، مما يضعف القوة الشرائية ويحد من الاستثمار والاستهلاك.

3.3: نتائج التكامل المشترك Cointegration Analysis / Johansen Test: يعد اختبار التكامل المشترك اداة بالغة الاهمية في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ويعتبر اختبار جوهانسن (Johansen)، من اكثر الاساليب شيوعا في هذا المجال، نظرا لقدرته على تحديد عدد العلاقات التكامل المشترك بين المتغيرات. لاسيما عند تحليل وجود علاقات طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية في سياق النماذج القياسية وتحليل السلاسل الزمنية. يعتمد هذا الاختبار على مفاهيم الاقتصاد الكلي، مثل توازن طويلة الاجل والانحدار الذاتي وتحليل الانحدار، كما يتطلب اختبار الجذر الوحدة لفحص خصائص البيانات الاقتصادية. كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (5) نتائج اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج النمو الاقتصادي

Johansen Test						
Unrestricted Cointegrtion Rank Test (Trace)			Unrestricted Cointegrtion Rank Test (Maximum Eigenvaue)			
المتغيرات المستخدمة	Trace Statistic	Critical Value	Probability	Maximum Eigenvaue	Critical Value	Probability
الناتج المحلي الاجمالي	360.75	139.27	0.0000	115.39	49.58	0.0000
اجمالي تكوين راس المال	245.35	107.34	0.0000	79.39	43.41	0.0000
اجمالي القوى العاملة	165.96	79.34	0.0000	56.30	37.16	0.0001
عدد السياح	109.66	55.24	0.0000	43.07	30.81	0.0010
الايرادات السياحية	66.58	35.01	0.0000	28.57	24.25	0.0126
سعرالصرف	38.01	18.39	0.0000	22.36	17.14	0.0080

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال الفترة (2000-2022) باستخدام برنامج E12- views.

من خلال نتائج الجدول(5)، يتضح أن اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)أظهر معنوية جميع المتغيرات، حيث كانت قيم الاحتمال (Probqblity) أقل من (0.05) في كل من اختبار الرتبة غير المقيدة للتكامل المشترك (Trace) واختبار القيمة الذاتية القصوى (Maximum Eigenvalue). وهذا يشير الى وجود علاقة تكاملية مشتركة قوية بين المتغيرات، ما يعني وجود توازن طويلة الامد بينها. وتدل هذه العلاقة على ان المتغيرات لا تتحرك عشوائيا بل تتجه معا نحو توازن مشترك بمرور الزمن. تاكد هذه النتائج على الاستقرار الاقتصادي النسبي للعوامل المدروسة، مما يعزز من امكانية بناء نماذج اقتصادية دقيقة يمكنها تفسير التغيرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الاجمالي، وتكوين راس المال، والقوى العاملة، والعوامل السياحية، وسعر الصرف، التي تعتبر مؤشرات رئيسية في تحليل اداء الاقتصاد الكلي. بناءا على هذه النتائج، نرفض الفرضية العدم التي تنفي وجود علاقة تكاملية، ونقبل الفرضية البديلة التي تاكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وهذا يدعم استعمال نماذج تصحيح الخطأ(Error Correction Models) لتحليل العلاقات الديناميكية في الاجلين القصير والطويل، مما يعد اداة اساسية لصنا القرار لفم طبيعة التفاعلات الاقتصادية ووضع سياسات فعالة تستند الى سلوك المتغيرات بمرور الزمن. سبب استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك يعود إلى أنه يُعد من الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين مجموعة من المتغيرات غير الساكنة من نفس الدرجة. إذ يسمح هذا الاختبار بالكشف عن عدد العلاقات

التكاملية المشتركة بينها، مما يوفر أساساً علمياً لبناء نماذج تصحيح الخطأ(VECM)التي تفسر بدقة التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل، ويدعم استنتاجات اقتصادية أكثر موثوقية في ضوء البيانات الزمنية المعقدة.

4.3 العلاقات السببية بين المتغيرات الدراسة Granger Causality Tests: عرض لنتائج اختبار العلاقات السببية بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الهامة، والتي تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية. يتناول الجدول العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، والقوى العاملة، وعدد السياح، والإيرادات السياحية، وسعر الصرف، وكذلك الرقم القياسي لأسعار المستهلك. تهدف هذه التحليلات إلى تقييم تأثيرات هذه المتغيرات على بعضها البعض، بهدف دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول (6) نتائج اختبار العلاقات السببية (Granger Causality) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة في العراق

الحالات	(F) القيمة المحتسبة	(Prob.) المستوى المعنوية
اجمالي تكوين راس المال الثابت يتجه نحو الناتج المحلي الاجمالي	5.7749	0.0045
الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحو اجمالي تكوين راس المال الثابت	10.0956	0.0001
اجمالي القوى العاملة يتجه نحو الناتج المحلي الاجمالي	20.3394	0.0000
الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحو اجمالي القوى العاملة	0.1671	0.8464
عدد السياح يتجه نحو الناتج المحلي الاجمالي	0.9528	0.3899
الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحو عدد السياح	12.7373	0.0000
الايرادات السياحية يتجه نحو الناتج المحلي الاجمالي	14.0734	0.0000
الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحو الايرادات السياحية	9.9673	0.0001
سعر الصرف يتجه نحو الناتج المحلي الاجمالي	14.1382	0.0000
الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحو سعر الصرف	18.0909	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (2000-2022) باستخدام برامج E– views 12.

يظهر من الجدول(6)، نتائج اختبار السببية وفقًا لمنهجية (Granger)، حيث توجد علاقات سببية ذات دلالة إحصائية بين العديد من المتغيرات الاقتصادية المدروسة والناتج المحلي الإجمالي على مستويات دلالة مختلفة (1%، 5%، 10%)، مما يشير إلى وجود تأثيرات مباشرة أو متبادلة بين هذه المتغيرات والنشاط الاقتصادي الكلي. وقد جاءت النتائج لتعزز الفرضيات الاقتصادية النظرية في عدة جوانب، مع بعض الاستثناءات المحدودة التي لم تكن ذات دلالة معنوية. تشير النتائج إلى أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والقوى العاملة، والإيرادات السياحية، وسعر الصرف الرسمي، جميعها تلعب دورًا مؤثرًا في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتائج تتماشى مع الفكر الاقتصادي الكلي، حيث تعتبر هذه المتغيرات من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي. كما أظهرت بعض المتغيرات مثل الإيرادات السياحية، وسعر الصرف، وجود علاقات سببية ثنائية الاتجاه مع الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود حلقة تفاعلية بين هذه المتغيرات والنشاط الاقتصادي. حيث لا تؤثر هذه المتغيرات فقط على الناتج، بل تتأثر أيضًا به، مما يعكس الترابط الديناميكي بينها. ورغم النتائج الإيجابية العامة، ظهرت بعض الاستثناءات التي لم تُظهر دلالة معنوية للسببية. على سبيل المثال، لم يظهر تأثير معنوي لعدد السياح على الناتج المحلي الإجمالي، ما قد يعزى إلى أن عدد السياح وحده لا يمثل تأثيرًا اقتصاديًا مباشرًا، إلا إذا تُرجم هذا العدد إلى إنفاق سياحي حقيقي. بمعنى آخر، الأثر الاقتصادي الفعلي يأتي من الإيرادات السياحية، وليس من مجرد الأعداد. كما أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوى العاملة لم تظهر دلالة معنوية في الاتجاه العكسي. ورغم أن القوى العاملة تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن زيادة الناتج لا تُترجم بالضرورة إلى زيادة فورية في حجم القوى العاملة. قد يعود ذلك إلى طبيعة سوق العمل الذي لا يتغير بسرعة، أو إلى محدودية الفرص الجديدة المتاحة لزيادة العمالة.

5.3: اختبارات لمصداقية النموذج وملائمته: توجد العديد من الاختبارات والمؤشرات المتاحة في هذا الجانب، لكن الأهم من بينها والذي يستعمل على نطاق واسع هو (SSR, AIC,

(Std. Error, F-test, Adjasted R^2, R-Squared وفيما يلي عرض لمفاهيم وتعريفات مختصرة لهذه الاختبارات الرئيسية (Bajaj and, Singla, 2012:133) و(رؤوف، 2022: 69):

أ. معامل التحديد (R-Squared): يشر معامل التحديد الى نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغير او المتغيرات المستقلة. ويستعمل هذا المعامل في النماذج القياسية التي تهدف بشكل رئيس إلى التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو اختبار الفرضيات، وذلك بالاستناد إلى معلومات أخرى ذات صلة.

ب. معامل التحديد المعدل(R^2 Adjasted): هو نسخة معدلة من R- Squared التي تم تعديلها لعدد المنتبئين في الانموذج، يزيد R^2 Adjasted المعدل عندما يحسن المصطلح الجديد الانموذج اكثر مما هو متوقع بالصدفة. ويتناقص عندما يقوم المتنبئ بتحسين الانموذج باقل من المتوقع، انه دائما اقل من R^2.

ج. اختبار F (F-test): يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة x1x2,x3.... على المتغير التابع أي مدى جودة الانموذج المعتمد ويعتمد نوعين من الفرضيات

- فرضية العدم H0: وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع .

- فرضية البديلة H1: وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

د. الاخطاء المعيارية (Std. Errors): عبارة عن الانحراف المعياري المجموعة من الفروقات كل منها يساوي الفرق بين الدرجة الحقيقية والدرجة المتحصل عليها الخطأ المعياري له علاقة مباشرة بثبات الاختبار، فكلما كانت درجة ثبات الاختبار عالية قل خطأ القياس المعياري، وكلما كانت القيمة اقل كان الأمر أفضل.

ه. (Akaike Information Criterion-AIC): هو عبارة عن مقياس لحجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، ويعد من المؤشرات الاحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة اقل، كان ذالك افضل. يظهر دور هذا المؤشر غالبا عند المقارنة بين النماذج واختيار الافضل من بينها، اذ ان انخفاض قيمته يشير الى نموذج اكثر كفاءة.

و. (Sum of Squared Residuals - SSR): يعد مقياسا لمدى التناقض بين البيانات والانموذج المقدر، ويشير الى مدى ملائمة النموذج للبيانات. يستعمل كمعيار امثل في اختيار المعلمات وتحديد الانموذج المناسب، وكلما كانت القيمة اقل، كان ذالك افضل.

6.3: الاختبارات التشخيصية لمصداقية النماذج (Diagnostic Tests): من أجل تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضياته، كان من الضروري التأكد من كفاءة النماذج المقدَّرة ومصداقيتها. وقد تم ذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، التي تهدف الى تقييم دقة النتائج وموثوقية العلاقات الاقتصادية. وجاءت نتائج هذه الاختبارات كما يبين في الجدول ادناه:

الجدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المعتمدة في العراق

النماذج المعتمدة	نموذج النمو الاقتصادي
الاختبارات الاحصائية	القيمة
R- Squared	99790.99
Adjusted R^2	99440.99
F- Statistic	28723.00 0.0000
Regression (S.E) of	240.00

Akaike info criterion (AIC)	-8.9284
Sum Squared Residuals (SSR)	0.0001
الاختبارات/ المشاكل القياسية	القيمة
مشكلة التشخيص (Ramsey RESET Test)	0.3045
مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation Test)	0.5772
مشكلة التعدد الخطي (Variance Inflation Factors Test)	LX2=3.9338 LX3=3.5721, LX4=3.5975, X5=9.5925, RER=8.9906
مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity Test)	0.0649
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي (Normality Test)	0.0777

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (2000 – 2022) باستخدام برامج E – views 12. انظر الى الملحقين رقم (9 و10).

يبين من الجدول (7):

أ. إن معامل التحديد(R^2) بلغت قيمته(9979%)، وكذلك معامل التحديد المعدل Adjusted (R^2بلغ (9944%)، وهي قيم مرتفعة جداً، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر نسبة كبيرة من التغير في المتغير التابع. ومن جهة اخرى، الاختلاف بين (R^2) و (Adjusted R^2) قليل جدا، وهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويُعد مؤشراً إيجابياً على جودة النموذج ودقته في التقدير.

ب. بلغ قيمة (F-Statistic)للنموذج المقدر (28723.00) وبالدلالة الاحصائية (0.0000) التي هي اقل من قيمة (P-Value 0.05)، مما يؤدي الى رفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير التابع. كما نلاحظ ان (Standad Error) منخفض واقل من 5%، وهذا دليل على صحة ومصداقية النموذج المقدر من ناحية الاحصائية.

ج. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، وهي من المؤشرات الاحصائية، فكلما كانت قيمته اقل كانت افضل، ومن خلال الجدول المشار اليه يتبين ان المعلومات المفقودة في الانموذج المقدر قليلا ومقبولة عموما، وهذا دليل على حسن التقدير الانموذج المعتمدة.

د. (SSR) هي مقياس التناقض بين البيانات ونموذج المقدر، ويشر.الى ملائمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار امثل في اختيار المعلمة والنموذج، وكلما كانت القيمة اقل كانت افضل، ومن خلال الجدول المشار اليه يتبين ان القيمة في النموذج المقدر مقبولة عموما، وهذا دليل على ملائمة الانموذج للبيانات.

هـ. اجتاز الانموذج جميع الاختبارات القياسية، وتجاوز المشكلات الاساسية المتمثلة في (مشكلة التشخيص، والارتباط الذاتي، وتعدد الخطية، وعدم تجانس تباين، وعدم التوزيع الطبيعي، وعدم واستقرار المعلمات). فضلا عن ذالك، وللتحقق من مشكلة استقرار المعلمات والنموذج المقدر، يُنصح باستخدام مجموعة من الاختبارات المناسبة، مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، بالإضافة إلى اختبار المعاملات المتكررة تُعد هذه الاختبارات من الأدوات الأساسية في هذا المجال، إذ توفر مؤشرات دقيقة على مدى استقرار الانموذج. ويمكن عرض نتائج هذه الاختبارات من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة كما يلي:

الشكل (1): الاشكال البيانية لاستقرار النموذج النمو الاقتصادي في العراق

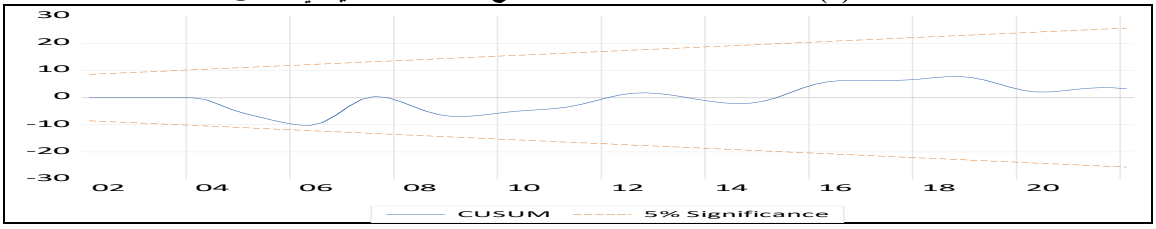

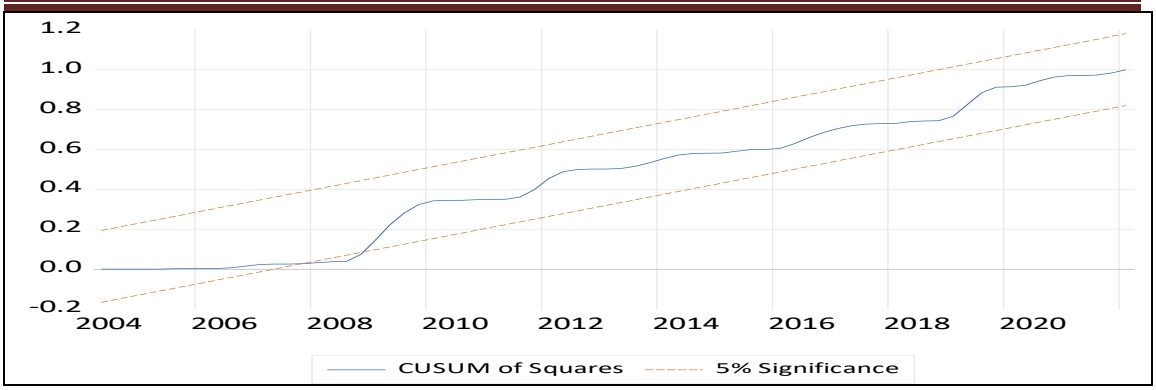

7.3: نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test: يهدف هذا الاختبار (منهج الحدود) الى التحقيق من وجود علاقة طويلة الامد (علاقة توازنية) بين متغيرات الدراسة، وذالك من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل المشترك بين هذه المتغيرات. ويستخدم لاختبار ذالك منهج اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث يتم مقارنة قيمة احصائية (F) المحسوبة بقيم الحدود الحرجة عند مستويات معنوية مختلفة ومتعددة. يشير الجدول (11) الى نتائج هذا الاختبار، بما في ذالك قيمة (F) واختبار معنويتها مقارنة بالقيم الحدية الادنى والاعلى عند مستويات 1%، 5%، 10%. مما يساهم بشكل كبير في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات بدقة اكبر.

جدول (8) نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds Test)

Bounds Test				
I(1) Upper	I(1) Lower	Significant Test	Value	Test F-Bounds اختبار منهج الحدود
3.35	2.26	10%		
3.79	2.62	5%		
4.68	3.41	1%	18.8735	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال الفترة (2000 – 2022) باستخدام برنامج E – views12. انظر الى الملحق (4).

من خلال نتائج الجدول (11)، يتبين ان القيمة المحسوبة لاحصائية (F)، والبالغة (18.8735) اكبر من جميع القيم الحدية عند مستويات المعنوية المختلفة (1%، 5%، 10). وبناء على ذالك، فان تجاوز قيمة (F) للحد الاعلى عند مستوى معنوية (1%) يعد دليلا قويا جدا على رفض فرضية العدم، التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات. وعليه، تشير هذه النتيجة بوضوح الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني انها مرتبطة ببعضها البعض على المدى الطويل، وهو ما يعد دليلا على وجود توازن مشترك في سلوك هذه المتغيرات عبر مرور الزمن، ويعكس استقرارها النسبي رغم التقلبات الاقتصادية، ويعزز من مصداقية الانموذج المستخدم في تحليل البيانات، ويدعم التوقعات المستقبلية المبنية على هذا التكامل.

النموذج الثاني: نموذج المتغيرات غير الاقتصادية المتغيرات الوهمية / dummy variables: باستخدام نموذج النمو الاقتصادي وفق منهجية ARDL

الجدول (9) نموذج المتغيرات الوهمية باستخدام منهجية (ARDL) لتحليل العلاقة في الامد القصير

نموذج المتغيرات الوهمية / ARDL		
المتغيرات	الامد القصير- Short term	
	Coefficint المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
اجمالي تكوين راس المال	0.1534	0.0000
اجمالي القوى العاملة	0.3745	0.0025
عدد السياح	0.5220	0.0011
الايرادات السياحية	1.2403	0.0008
سعرالصرف	0.7514	0.0000
D1 داعش	- 0.5150	0.0448
D2 كورونا	- 1.5108	0.0401

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للفترة (2000 – 2022) باستخدام برامج E views. 12.

يُظهر الجدول أعلاه نتائج نموذج الانحدار الذاتي مع التأخيرات الموزونة (ARDL)لتحليل تأثير بعض الأحداث الكبرى على النمو الاقتصادي في الأمد القصير. وتدل هذه النتائج على أن جميع المتغيرات المدرجة في النموذج ذات دلالة إحصائية مقبولة، مما يعزز من موثوقية التقديرات المقدمة. توضح النتائج أن صدمة تنظيم داعش وجائحة كورونا كان لهما تأثير سلبي واضح على النمو الاقتصادي في المدى القصير، غير أن درجة هذا التأثير اختلفت بين الحدثين. فقد أظهر معامل تأثير تنظيم داعش قيمة سالبة بلغت (-0.5150) عند مستوى معنوية (0.0448)، مما يدل على أن ظهور نشاط التنظيم داعش أدى إلى تراجع اقتصادي ملحوظ. ويمكن تفسير ذلك بالتدهور الأمني المفاجئ الذي أصاب البنية التحتية للاقتصاد، والذي تسبب في هروب رؤوس الأموال، وتعطيل عمليات الإنتاج والنقل والخدمات، خاصة في القطاعات غير النفطية، وهو ما انعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي. أما تأثير جائحة كورونا، فكان أكثر حدة وقوة في الأمد القصير، حيث بلغ معامل التأثير (-1.5108) مع مستوى معنوية (0.0401)، مما يعكس حجم الصدمة الاقتصادية التي سببها الوباء. فقد فرضت القيود الصحية والإغلاقات العامة قيودًا صارمة على النشاط الاقتصادي، مما أثر بشدة على معظم القطاعات، ولا سيما السياحة والتجارة والنقل. هذه التدابير أدت إلى توقف شبه كامل في حركة الاقتصاد، فكان لذلك انعكاس سلبي كبير على النمو الاقتصادي خلال فترة الجائحة. بناءً عليه، يمكن القول إن كلا الحدثين تسبب في ضغوط كبيرة على الاقتصاد، لكن جائحة كورونا سببت صدمة أعمق وأوسع نطاقًا مقارنة بصدمة تنظيم داعش، وذلك بسبب الطابع الشامل للإغلاقات والقيود الصحية التي أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية بلا استثناء.

جدول (10) نموذج المتغيرات الوهمية باستخدام منهجية (ARDL) لتحليل العلاقة في الامد الطويل

نموذج المتغيرات الوهمية / ARDL		
	الامد الطويل- Long term	
المتغيرات	Coefficint المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية
اجمالي تكوين راس المال	0.5762	0.0000
اجمالي القوى العاملة	1.4055	0.0005
عدد السياح	- 0.2766	0.0073
الايرادات السياحية	0.0667	0.2986
سعرالصرف	- 1.1519	0.0065
D1 داعش	- 0.1680	0.0414
D2 كورونا	- 0.0650	0.3571

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للفترة (2000 – 2022) باستخدام برامج E views 12.

تعكس نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)في الأمد الطويل وجود تغيرات بنيوية في العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والنمو الاقتصادي، مقارنةً بما تم تسجيله في الأمد القصير. وقد أظهرت التقديرات أن بعض المتغيرات تحتفظ بتأثير معنوي ومباشر على النمو الاقتصادي، في حين يتلاشى تأثير البعض الآخر مع مرور الزمن، مما يعكس طبيعة الاستجابة الاقتصادية الممتدة زمنيًا. تشير نتائج التحليل إلى أن تأثير متغير "داعش (D1) "ما زال يحمل طابعًا سلبيًا يمتد إلى الأجل الطويل، حيث بلغ معامل التأثير نحو (-0.1680)، وظهر هذا التأثير معنويًا عند مستوى دلالة (0.0414). ويدل ذلك على أن الصدمة الأمنية التي خلفها اجتياح تنظيم داعش لم تكن مجرد اضطراباً مؤقتاً، بل خلفت آثارًا اقتصادية عميقة نسبياً ودائمة. فقد أدى تصاعد العنف وانعدام الاستقرار إلى تآكل ثقة المستثمرين، وتدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية والأصول الإنتاجية، بالإضافة إلى تعطيل فرص التنمية في المناطق التي كانت مسرحًا للصراع. وتؤكد هذه النتائج الطبيعة المعقدة والمركبة للأزمات الأمنية، التي غالبًا ما تمتد آثارها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بشكل يصعب احتواؤه في الأمد القصير. أما بالنسبة لمتغير جائحة كورونا(D2)، فقد تمثل تأثيرها الاقتصادي في معامل سلبي بلغ (-

0.0650)، غير أنه لم يكن معنويًا إحصائيًا، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.3571). ويشير ذلك إلى أن تداعيات الجائحة لم تكن مستدامة على المدى الطويل. فقد أظهر الاقتصاد العراقي قدرًا من المرونة في مواجهة هذه الصدمة الصحية، إذ ساهم استئناف الأنشطة الاقتصادية ورفع القيود الوقائية في تقليص أثر الجائحة بمرور الوقت. ومن ثم، يتبين أن الصدمات الصحية، رغم شدتها، غالبًا ما تكون محدودة الأثر زمنيًا، مقارنةً بالصدمات الأمنية التي تترك بصمة أعمق وأكثر استدامة، ولا سيما على القطاعات الحيوية مثل السياحة، والاستثمار، والتنمية المحلية. كما أن الدعم الحكومي، والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص، إلى جانب التحسن في أسعار النفط خلال المراحل اللاحقة، أسهمت مجتمعةً في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، وتعزيز قدرة الدولة على تخفيف تداعيات الأزمة بشكل أكثر فاعلية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: في ضوء ماتم التوصل اليه من خلال الوصف والتحليل والتطبيقات القياسية للبحث، يمكن استنتاج مايأتي:

1. تُظهر المؤشرات قابلية كل من قطاع السياحة والاقتصاد الكلي للتأثر بالأزمات، حيث تؤدي الصدمات الداخلية أو الخارجية إلى تراجع ملحوظ في مختلف المؤشرات السياحية والاقتصادية، مما يعكس هشاشة هذين القطاعين أمام التقلبات ويبرز الحاجة إلى بناء قدرة أعلى على التكيف والصمود.

2. تؤكد نتائج اختبارات الثبات(ADF)و(PP) أن جميع المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج تتمتع بدرجة عالية من الاستقرارية، سواء على المستوى أو عند الفرق الأول، مما يعزز من صلاحية السلاسل الزمنية المستخدمة للتحليل القياسي. ويُعد هذا عاملاً أساسياً في إمكانية إجراء اختبارات التكامل المشتر(Co-integration)، بما يضمن سلامة التقديرات وموثوقية النتائج، ويدعم الاعتماد على الانموذج في تفسير ديناميكيات النمو الاقتصادي في العراق.

3. تشير نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقات سببية ذات دلالة إحصائية بين العديد من المتغيرات والناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس تأثيرات متبادلة بين هذه المتغيرات والنشاط الاقتصادي. ومع ذلك، لم تُظهر بعض المتغيرات مثل عدد السياح تأثيرًا معنويًا على الناتج، مما يدل على أن الأثر الاقتصادي الفعلي يأتي من الإيرادات السياحية وليس من الأعداد فقط.

4. رغم الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة في دعم الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، نظرًا لطبيعته المتقلبة وتأثره السريع بالأوضاع السياسية والأمنية. ومع ذلك، تلعب السياحة دورًا مساعدًا وفعّالًا في تنشيط قطاعات عديدة، لاسيما خلال الفترات التي يسود فيها الاستقرار، مما يتيح لها الإسهام في خلق فرص العمل وتحريك عجلة السوق المحلي.

5. يساهم النشاط السياحي بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق من خلال زيادة الإيرادات وخلق فرص العمل، إلا أن الأزمات غير الاقتصادية مثل جائحة كورونا وظهور تنظيم داعش أدت إلى تراجع النشاط السياحي وتقليل تأثيره الإيجابي على الاقتصاد.

التوصيات

1. إنشاء نظام إحصائي سياحي متطور يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر جمع بيانات دقيقة حول أعداد الزوار وخصائصهم وإنفاقهم وتوزيعهم الجغرافي، مما يتيح تحليلًا علميًا يدعم القرارات الاستثمارية والتخطيطية في القطاع السياحي.
2. تطوير الخدمات السياحية والبنى التحتية بما يعزز من مساهمة السياحة في الناتج المحلي

الإجمالي، من خلال رفع معدلات الإنفاق السياحي وتحسين جودة التجربة السياحية، مع التركيز على توفير عروض وتجارب متكاملة تستهدف مختلف الشرائح وتزيد من الإيرادات وفرص العمل.

3. تعزيز البنية التحتية والاستقرار لتحفيز النمو السياحي المستدام، يُوصى بالتركيز على تحسين الأمن والاستقرار في المناطق السياحية، إلى جانب تطوير الخدمات السياحية وتحديث البنية التحتية كشبكات النقل، والفنادق، والمرافق العامة. ويُعد ذلك ضروريًا خاصة في مرحلة التعافي من الأزمات مثل جائحة كورونا، إذ يسهم في جذب السياح وزيادة الإيرادات، ويدعم الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل مستدامة.

4. ينبغي العمل على استثمار النمو المتزايد في القطاع السياحي من خلال تنويع أنواعه وتوسيع نطاقه ليشمل السياحة الدينية، والبيئية، والترفيهية، والثقافية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة التسوق، وغيرها. يساهم هذا التنويع في تقليل الاعتماد على نوع واحد من السياحة، مما يقلل من التذبذبات الموسمية أو السياسية، ويزيد من استقرار العائدات، ويُعزّز مساهمة قطاع السياحة بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي ويخلق فرص عمل جديدة في مختلف المناطق.

5. يوصي البحث بضرورة قيام الحكومة العراقية بوضع استراتيجية شاملة ومستدامة لتطوير القطاع السياحي، تشمل تحسين البنية التحتية، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتقديم التسهيلات للمستثمرين، فضلاً عن الترويج للمواقع السياحية الدينية والتاريخية والطبيعية. فالنهوض بالقطاع السياحي يمكن أن يُسهم بشكل ملموس في دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي.

6. يوصي البحث بتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة من خلال تحسين إدارة سعر الصرف، وزيادة تكوين رأس المال الثابت، وتفعيل دور القوى العاملة في قطاع السياحة، مما يعزز من قدرة القطاع على التأثير الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في ظل التحديات غير الاقتصادية مثل الأزمات الأمنية والصحية التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة.

المصادر REFERENCES

1- بوكحيلي، محمد كنز وحزام، رضا(2024). دور الانفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2010 - 2022، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

2- عادل، مستوي (2019). أثر تطور القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016 ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر.

3- عبدالرحيم، بكوش ايوب وخلف الله، كريم طه(2020). محددات النمو الاقتصادي في دول MENA، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.

4- كمال، فقير (2022). اثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي – دراسة حالة بعض الدول النامية للفترة 1990 – 2018، رسالة دكتوراه، التخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر.

5- البدراني، جاسم احمد ثلاج والعركوب، هاشم محمد عبدالله(2024). تاثير الضرائب والانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في ماليزيا، لبحث منشورفي المجلة ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNA (EASJ)، المجلد(3)، العدد(3).

6- الخطيب، رباح جميل (2024). قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 1990 – 2022، البحث منشور في المجلة Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 777-792.

7- الشمري، عارف كطيان مطر والخطيب، رباح جميل سعدالدين(2024). أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد في النمو الاقتصادي لمصر.للمدة 1990 – 2020، البحث منشور في المجلة (Journal of Business

Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 371-388)، الجزء (1)، 371 – 388، المجلد (6)، العدد (1).
8- مسعودي، زكرياء وعزي، خليفة(2012019). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLSوECM دراسة قياسية للفترة 1980 – 2017، البحث منشور في المجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، ديسمبر (2019)، ص (117 – 136)، المجلد (04)، العدد (07).
9- عبدالعظيم، سعيدان وعبدالله، بروطة اسلام(2021). محددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 – 2018، رسالة ماجستير ، فرع العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة.
10- حابي، بسمة (2023). السياحة واثرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2010- 2020. رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
11- رؤوف، سازان أمير (2022). ولقع القطاع السياحي وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980- 2022) مع اشارة الى اقليم كوردستان العراق، اطروة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية.
12- Arshad, S.I., (2022). Investigating the impact of tourism on economic growth: Evidence from ARDL approach. Master's thesis, ITAL University of Science and Technology, Islamabad. Faculty of Management and Social Sciences, Department of Management Sciences.
13- Payne, J. E., and Mervar, A. (2010). Research note: The tourism{growth nexus in Croatia. Tourism Economics, 16(4).
14- Ivanov, S. H. and Webster, C., (2006). Measuring the impact of tourism on economic growth. *Tourism Economics*, November 2006. Available at: https://doi.org/10.2139/ssrn.1413105
15- Lee, C. C., and Chang, C. P. (2008). Tourism development and economic growth: A closer look at panels. Tourism management, 29(1).
16- Bousari, B. N., Moghadam, B. A., Mirkelaei, A. H., and Bayat, N. (2023). Impact of exchange rates and inflation on GDP: A data panel approach consistent with data from Iran, Iraq and Turkey. International Journal of Nonlinear Analyses and Applications, 14(1), 147-161. https://doi.org/10.22075/ijnaa.2022.6278